

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣١٧

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد مختار تيلوبردي.....(كازاخستان)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02925(A)



* 1 7 0 2 9 2 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣١٧ لمؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف لي ولبلدي، جمهورية كازاخستان، أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع الأربعة القادمة. وأغتتم هذه الفرصة لأشكركم جميعاً مقدماً على دعمكم الذي لا شك في أنه سيسر هذه المهمة عليّ. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأشكر من سبقوني، سفراء إسرائيل وإيطاليا واليابان، على الجهود الهامة التي بذلها كل منهم في سبيل المضي قدماً بعمل المؤتمر.

وقد أثمرت هذه الجهود عن نتيجتين جديرتين بالثناء ألا وهما إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي وبدء الجلسات غير الرسمية في إطار الجدول الزمني للأنشطة. ولن أذكر وسعاً، خلال فترة ولايتي، لتدعيم هاتين العمليتين ولتقصي سبل إضافية لتعزيز أعمال المؤتمر.

وأود أن أشير إلى أن جمهورية كازاخستان تعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الدائم الوحيد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة.

ومن واقع جدول الأعمال الموسّع للمؤتمر، تتمثل القضايا الرئيسية بالنسبة لبلدي فيما يلي: نزع السلاح النووي نزعاً شاملاً من خلال اعتماد صك عالمي ملزم قانوناً ولا تمييز فيه؛ وصوغ وتوقيع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة؛ ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وتقديم ضمانات أمنية سلبية إلى البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية.

وكل هذه القضايا الرئيسية مترابطة فيما بينها. وستنجم عن تجاهل إحداها صعوبات في حل القضايا الأخرى.

ولقد أتدنا إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع توصيات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو يرحب بأنشطته. ويرحب بلدي أيضاً بالتقرير الذي صدر الأسبوع الماضي عن أعمال هذا الفريق.

ولا بد لنا من تكثيف المناقشات المقبلة التي ستتناول مشروع معاهدة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال إشراك هيئات دولية أخرى معنية باستكشاف الفضاء.

وترى كازاخستان، بصفتها بلداً يستضيف مجمع بايكونور لإطلاق الصواريخ ويعمل بهمة على تطوير برنامجه الفضائي على أساس متعدد الأطراف ويشارك في التعاون الدولي في مجال الفضاء، أن مسألتي السلامة والامتثال لمبدأ الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي ينبغي أن تظلا مسألتين محورتين بالنسبة للمؤتمر.

وأيدنا أيضاً إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بإعداد مقترحات لتعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي علماً بأن هذا الفريق سيرفض وثائقه على مؤتمر نزع السلاح لأنه ليس منبراً مستقلاً محولاً صلاحية وضع واعتماد معاهدات دولية في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالتقرير الذي صدر الأسبوع الماضي عن عمل هذا الفريق.

وبما أن كازاخستان أقامت مع البلدان المجاورة لها منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فإنها ترحب ترحيباً حاراً بالتوقيع في نيويورك، في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويمثل هذا تطوراً إيجابياً هاماً في جهود عدم الانتشار العالمية الرامية إلى حث القوى النووية على تقديم ضمانات أمنية إلى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن أن يكون توفير ضمانات من هذا القبيل السبيل الأوضح للتصدي بفعالية لتطلعات بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى الحصول على أسلحة نووية لأنها تعتبرها وسيلة لضمان أمنها.

وما انفكت كازاخستان، التي ما برحت تدعو إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، تولي أهمية كبرى لإضفاء طابع مؤسسي على المعاهدة وقد بذلت جهود عملية لتحقيق هذه الأهداف. وتقود كازاخستان منذ عام ٢٠١٢، بصفتها رئيس المعاهدة، المفاوضات الجارية مع "الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية" باسم جيرانها في منطقة آسيا الوسطى. ويعدّ توقيع البروتوكول إنجازاً كبيراً من إنجازات الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وتتوقع دول آسيا الوسطى أن تصادق الدول الحائزة للأسلحة النووية قريباً على البروتوكول الملحق بالمعاهدة والموقع في الآونة الأخيرة، الأمر الذي سيكمل عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المنطقة ويسهم مساهمة كبرى في تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأمن الإقليمي والدولي عموماً.

زملائي الأعضاء، إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال دعامة أساسية من دعائم الأمن الدولي. ولا بد من أن تعمل جميع الدول الأطراف في المعاهدة بجد لكفالة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وخطة عمله تنفيذاً مسؤولاً وفعالاً.

غير أن العالم لم يتغلب بعد للأسف على مشكلة انتشار الأسلحة النووية وظهور دول حائزة للأسلحة النووية بحكم الأمر الواقع. ولذلك، ينبغي استحداث آليات واضحة للتأثير على الدول التي تتصرف خارج إطار معاهدة عدم الانتشار. وهناك أيضاً مسألة قائمة بذاتها ألا وهي كيفية منع الدول من الانسحاب من المعاهدة واستحداث آليات للحيلولة دون ذلك. والمطلوب هو أن تنفذ الأطراف تنفيذاً غير مشروط التزاماتها التي تجسدها العناصر الأساسية الثلاثة في المعاهدة، أي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفي الوقت الراهن، لا بد من التغلب على الجمود الذي يعتري عملية نزع السلاح العالمية. ومن الأهمية بمكان تقديم نتائج ملموسة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية أحد الشروط اللازمة والهامة لنزع السلاح النووي. ويشكل قرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف إجراء تجارب نووية وفقاً طوعياً خطوة إيجابية، ولكنه ليس بديلاً لوثيقة ملزمة قانوناً.

ويتسق القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إطار إعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية، بناء على مبادرة من كازاخستان، اتساقاً تاماً مع أهداف معاهدة حظر التجارب النووية.

ودعماً لجهودنا المشتركة، أطلقت كازاخستان مشروع "مهمتنا إلغاء التجارب" (مشروع أتوم). ويهدف مشروع أتوم إلى توعية عامة الجمهور في العالم بالآثار الإنسانية الكارثية الموثقة

الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية. ويسعى المشروع إلى حشد الدعم على الصعيد العالمي تحقيقاً للهدف الأسمى المتمثل في حظر التجارب النووية وقيام جميع البلدان بالتخلص التام من الأسلحة النووية. وقد سبق لكازاخستان أن ساهمت في بناء الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة من خلال مبادراتها المتعلقة بالسلم والأمن والرفاه البشري والعمل الإنساني والتنمية المستدامة.

وتنص ديباجة ميثاق المنظمة العالمية على أن الأمم المتحدة أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولهذا السبب، تتيبوا كازاخستان، بفضل خبرتها المباشرة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مكانة متميزة تؤهلها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ ولحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية التي تركز على الإنسان. ويسرني أن أطلعكم اليوم على مواد العرض التوضيحي المتعلق بترشحنا للمجلس.

وسيشكل عام ٢٠١٧ أيضاً معلماً بارزاً بالنسبة لكازاخستان وهي تحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة، ونود أن نعول على دعم أسرة الأمم المتحدة الدولية لترشحنا.

فبناء الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع الدولي وتعبئة الإرادة السياسية هما السبيلان الوحيدان ليس إلى التوصل إلى فهم مشترك للقضايا الأمنية فحسب، بل أيضاً إلى بلورة أساليب جديدة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر والمهددات الناشئة عن وجود أسلحة دمار شامل أو التطلع إلى اقتنائها. وكازاخستان مقتنعة بأن زيادة مشاركة المجتمع الدولي والمجتمع المدني في عملية نزع السلاح ستمكنا من أداء عملنا بفعالية وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وروحها.

إن عمل الفريق العامل غير الرسمي والجدول الزمني للأنشطة جار حالياً. ونحن بحاجة إلى تحديد المواضيع التي سيركز عليها المؤتمر في جلساته العامة العادية، وقد شرعت في سلسلة من المشاورات مع عدد منكم ومع الرؤساء الآخرين لدورة عام ٢٠١٤ لتحديد المواضيع التي ستتناولها الجلسات العامة. ويبدو أن هناك ما يبرر إجراء بحث متعمق لسلسلة المقترحات التي قدمها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، السيد مايكل مولر، في البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي. وسيواصل الرؤساء الستة مناقشة هذه المقترحات بغية اعتماد نهج موحد.

وأعتزم أيضاً تكريس الجلسة العامة المقبلة للمقترحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة، السيد مايكل مولر، وأدعو جميع الوفود إلى تبادل آرائها وتعليقاتها بشأن هذه المقترحات.

وأود أن أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. فقد طلب الوفدان التاليان أخذ الكلمة: باكستان وسويسرا. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان، السفير زامير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحو لي بأن استهل كلمتي بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب لكم عن كامل تأييد وفد بلدي لكم وتعاونهم معكم.

لقد استمعنا في آخر جلسة عامة عقدها مؤتمر نزع السلاح، في ٢٠ أيار/مايو، إلى إحاطات أدلت بها أربعة وفود بشأن أعمال مختلف الهيئات التي كانت تتولى رئاستها. وقد

أعربت في تلك المناسبة عن موقف وفد بلدي إزاء فريق الخبراء الحكوميين المعني معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧.

واليوم، أغتنم هذه الفرصة للتعليق على المسائل الثلاث الأخرى.

أولاً، إننا، فيما يخص فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، نرحب بالتحليل الذي قدمه ممثل الاتحاد الروسي، الذي تولى رئاسة الفريق في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. فقد تمكن الفريق من التوصل إلى نتيجة مفيدة وموضوعية أقرتها الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الثامنة والستين. ونعرب عن تقديرنا لمساهمات روسيا والصين على وجه الخصوص في الماضي قدماً بهذه المسألة في المحافل المتعددة الأطراف.

ونتفق مع ما خلص إليه فريق الخبراء من استنتاجات مفادها أن ثمة ثغرات تعتري النظام القانوني الحالي المتعلق بالفضاء الخارجي، وأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، رغم فائدتها، لا يمكن أن تكون بديلاً عن الترتيبات الملزمة قانوناً. وينطبق الأمر ذاته على مدونات قواعد السلوك غير الملزمة قانوناً.

ولا بد من أن كفالة حصر استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وبقائه تراثاً مشتركاً للإنسانية. ولهذا السبب، ما برحت باكستان تعارض تسليح الفضاء الخارجي وتدعو إلى إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويوفر نص مشروع المعاهدة، الذي اشترك في تقديمه الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨، أساساً مفيداً لبدء مفاوضات بشأن هذه المسألة في إطار المؤتمر. ومن ثم، فإننا ندعو مجدداً إلى التعجيل ببدء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

أما فيما يخص اجتماع الخبراء غير الرسمي بشأن منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل الذي عُقد في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، فإننا نشكر الممثل الدائم لفرنسا على البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي وعلى تنظيم هذه الجلسة الهامة وتولي رئاستها. وقد اضطلع اجتماع الخبراء ببعض الأعمال الأساسية التي ستشكل نقطة انطلاق صوب مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار الاتفاقية. وساعد اجتماع الخبراء في تعزيز فهمنا الجماعي للمسائل المطروحة والعواقب الوخيمة الناجمة عن استحداث منظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل. ونحن نرى أن استحداث منظومات من هذا القبيل سيكون تصرفاً غير قانوني وغير أخلاقي ولا إنساني وغير مسؤول، ناهيك عنه أنه يؤدي إلى زعزعة السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب حظر مواصلة استحداثها واستخدامها حظراً وقائياً. وريثما تُجرى مفاوضات على بروتوكول ملزم قانوناً ويُبرم هذا البروتوكول، ينبغي للدول التي تعمل حالياً على استحداث أسلحة من هذا القبيل أن تفرض وقفاً فورياً على إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها.

وستتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل خلال المناقشات غير الرسمية المقرر إجراؤها بتنسيق من بيلاروس في إطار المجموعة المتعلقة بالبندين ٥ و ٧ من الجدول الزمني للأنشطة. ونعزّم أيضاً مواصلة تسليط الضوء على هذه المسألة في المستقبل في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة وفي إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وأخيراً، أود أن أتكلم عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وإننا نعرب عن ترحيبنا بالبيان الذي أدلى به سفير كوستاريكا الأسبوع الماضي. وقد شاركنا في الفريق العامل وأيدنا تقريره بالتصويت لصالح قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨. ونشير إلى أن تقرير الفريق العامل مفتوح العضوية كان عبارة عن تجميع لمختلف الآراء التي أعرب عنها المشاركون خلال مداولاته. ويعكس التقرير ثراءً وحيوية المناقشات التي أجراها الفريق العامل بشأن هذه المسألة، ولكن الفريق العامل لم يتوصل للأسف إلى نهج مشترك للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويعزى عجزه أيضاً إلى غياب أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وباكستان متمسكة منذ أمد بعيد بموقفها القائم على مبدأ تأييد إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال إبرام اتفاقية أسلحة نووية عالمية وغير تمييزية وقابلة للتحقق. وفي الوقت ذاته، نؤمن إيماناً راسخاً بالدور الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

ذلك أن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى للمجتمع الدولي وسبب وجود مؤتمر نزع السلاح. ويجدونا الأمل أن تُعطى الأولوية لإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية لنزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي خص بها الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا، السفير أورس شميد.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود وأنا أدلي بكلمتي لأول مرة منذ توليكم رئاسة المؤتمر أن أعرب عن سروري لتوليكم هذا المنصب. وإنني على ثقة من أننا سنتمكن، في ظل قيادتكم الحبيبة، من الاستفادة من الحيوية الباعثة عن التفاؤل التي بدأ بها مؤتمر نزع السلاح أعمال دورته الحالية لعام ٢٠١٤.

في الأسبوع الماضي، قدم الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، السيد مايكل مولر، عدداً من المقترحات بشأن المؤتمر. واليوم، أود أن أشكر السيد مايكل مولر على مساهمته الهامة وأن أرد باقتضاب على مختلف المقترحات المقدمة لكي ننظر فيها. وأرحب في هذا الصدد بניתكم تكريس جلسة من جلسات المؤتمر للنظر في هذه المقترحات في القريب العاجل.

أولاً، يدعونا الأمين العام بالنيابة إلى بحث إمكانية التفاوض على اتفاقيات إطارية يمكن التفاوض فيما بعد على بروتوكولات تُلحق بها. وقد كان هذا الاقتراح مثيراً للاهتمام لأنه يفسح مجالاً من شأنه أن يمكننا من وضع هدف مشترك واضح ثم الشروع في تحقيقه بمرونة وتروٍ. ويحظى هذا الاقتراح أيضاً بأهمية خاصة في ضوء المناقشات غير الرسمية التي عقدناها الأسبوع الماضي بشأن نزع السلاح النووي. فقد سلطت هذه المناقشات الضوء على القلق الذي أعربت عنه دول كثيرة إزاء افتقار عملية نزع السلاح النووي إلى رؤية واضحة، وهي ثغرة يود البعض سدها باتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويعتقد آخرون أن هذا النهج سيكون مفراطاً في صرامته، محتجين بأنه ينبغي لنا المضي قدماً في هذه العملية من خلال تشكيل مختلف عناصرها أو لبناتها الأساسية.

ويمكن للنهج الذي اقترحه الأمين العام بالنيابة أن يوازن بين الحاجة إلى تحديد مقصد واضح والحاجة إلى توخي المرونة في تحقيق هذا المقصد. وسيكون ذلك حلاً توفيقياً بين نهج قائم على صك شامل ونهج قائم على عناصر. وسيؤدي المؤتمر دوراً محورياً في إرساء هذا الحل التوفيقى، ولا سيما من خلال التفاوض على اتفاقية إطارية تحدد الاتجاه العام الذي سنسير فيه. ونحن نلاحظ أن هذا النهج يتضمن أجزاء مشتركة مع نهج نزع السلاح النووي المنصوص عليه في اقتراح الخمس نقاط الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة قبل سنوات قليلة.

وقد دعانا الأمين العام بالنيابة أيضاً إلى بحث إمكانية الشروع في مفاوضات لا تقتصر على صكوك ملزمة قانوناً فحسب وإنما تشمل أيضاً وثائق ملزمة سياسياً. وقد اعتمد المؤتمر في الماضي ولايات تتعلق بالتفاوض على معاهدات ملزمة، وهو نهج ينبغي الاستمرار في إعطائه الأفضلية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن النظام الداخلي للمؤتمر ليس فيه ما يمنع التفاوض على أنواع أخرى من الصكوك. ومن ثم، فإن الشروع في مفاوضات بشأن صكوك ذات طابع مختلف، ولا سيما فيما يتعلق بمواضيع بعينها وكوسيلة لتوليد زخم إيجابي عند تناول مسألة ما للمرة الأولى، يمكن أن تكون له قيمة إضافية. وينبغي للمؤتمر ألا يحجم عن النظر في هذا الخيار، الذي ربما يكون من المناسب بحثه في إطار الفريق العامل غير الرسمي، ولا سيما بالاقتران مع الاقتراح الداعي إلى بدء مفاوضات بشأن موضوع آخر غير القضايا الأربع الأساسية المدرجة في جدول الأعمال.

ثالثاً، ذكرنا الأمين العام بالنيابة بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام للمؤتمر المنتهية ولايته، السيد قاسم - جومرت توكايف، لإنشاء هيئة فرعية تُعنى بأساليب عمل المؤتمر. واقترح أن تُعقد المناقشات التي تتناول هذا الموضوع خلال الأوقات المخصصة لعقد الجلسات العامة. وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه، فإننا لا نزال مقتنعين بأن المأزق الذي يجد مؤتمر نزع السلاح نفسه فيه حالياً يعزى أساساً إلى افتقارٍ إلى الإرادة السياسية وأن المؤتمر لن يحل كل العلل التي أصابته بمجرد معالجة أساليب عمله.

وعلى الرغم مما سبق، ينبغي أن تساعد أساليب عمل المؤتمر على تيسير بناء توافق الآراء لا على جعله أكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نستهيئ بالقيمة العملية والسياسية التي تنطوي عليها مسألة تحسين أساليب عملنا. ومن شأن اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز أساليب عمل المؤتمر أن يكون له مغزى سياسي كبير لأنه سيدل على رغبة جميع أعضاء المؤتمر في الخروج من المأزق الحالي، كما من شأنه أن يعزز الثقة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الممارسة قيد المناقشة لا تشكل سابقة. فقد مر وقت طويل منذ أن أصبح تحسين أساليب عمل المؤتمر وفعاليتها جزءاً من جدول أعمال المؤتمر وموضوعاً للمناقشة.

وأخيراً، لقد دعانا الأمين العام بالنيابة إلى إعادة تقييم تفاعلنا مع المجتمع المدني وتحسينه. وهذا تطور ما برح الكثير من أعضاء المؤتمر يطالبون به منذ سنوات عديدة. والإجراءات الحالية التي تحكم تفاعلنا مع المجتمع المدني، والتي تمنح المنظمات غير الحكومية فرصة لمخاطبة المؤتمر، تحصر هذا التفاعل في فترة واحدة في العام ولا تزال متحفظة للغاية. فهي لا تتيح حدوث أي تفاعل حقيقي ولا تتيح للمؤتمر فرصة الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها المجتمع المدني في عدد كبير من المجالات.

ونحن نفهم ضرورة تقييد مشاركة بعض الجهات الفاعلة من غير أعضاء المؤتمر في بعض مراحل التفاوض. غير أن المؤتمر لن يكتسب زخماً ما لم يستفد من مشاركة المجتمع المدني في مراحل عمله الأخرى، ولا سيما عندما يعقد مناقشاته الاستطلاعية غير الرسمية. وفي هذا الصدد، يبدو من الضرورات الملحة تعزيز تفاعلنا مع المجتمع المدني بإنشاء منتدى يجمع المؤتمر والمجتمع المدني، على نحو ما اقترحه الأمين العام بالنيابة أو بأي وسيلة أخرى.

وبإيجاز، أود ختاماً أن أشكر الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح على مختلف الاقتراحات التي قدمها فيما يتعلق بالمؤتمر. فهي اقتراحات وجيهة للغاية تفتح آفاقاً جديدة آمل ألا يفوتنا استكشافها على أكمل وجه ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير شميد على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة التي خص بها الرئاسة.

وقد انتهت بذلك قائمة المتكلمين، فهل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة. يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك.

سيعقد المؤتمر جلسته العامة المقبلة يوم الثلاثاء، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في تمام الساعة ١٠/٠٠. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.